المبادى الأولية
فى مكافحة الغلاء

إحصاء الموجود، وتحديد الاستهلاك، وخفض القدرة على الشراء

لا تزال السلطات تكافح موجات الغلاء المتتابعة، ولا تزال بعض هذه الموجات تطغى على جهود السلطات .

قيل : إن الأحكام غير رادعة فرفعت درجة العقوبة؛ وقيل : إن الاجراءات التأديبية بطيئة فقصر أجل الاجراءات؛ وقيل : إن عدد موظفى التموين قليل فزيد عدد الموظفين... ولكن تيار الغلاء مضى فى طريقه يغرق المستهلكين .

وأصبح إدخال السلعة فى التعريفة الجبرية نذيرا باختفاء هذه السلعة من السوق . حتى إذا حذفت منها عادت الى الظهور . جرى هذا فى الزيت ، وفى الأرز ، وفى بعض أصناف اللحوم ، فكان معناه الصريح أن بعض التجار يشنون الحرب علنا على السلطات وعلى الجماهير ؛ ويحاربون الجميع بغير خوف ولا مبالاة .

وقد كان الرقم القياسى لأسعار الجملة فى مصر فى نهاية أبريل سنة ١٩٤٠ هو ١٢٦ فوصل فى نهاية شهر يونيه سنة ١٩٤٢ الى ٢٠٩,٥ والى ٢١٥,٤ فى آخر يوليه الماضى والى ٢٤٢,٤ فى سبتمبر ثم ارتفع فى ٢ أكتوبر الى ٢٤٢,٩

وكان الرقم القياسى لأسعار الجملة فى لندن ١٨٥,١ فى العام الماضى فوصل الى ١٩٠,٣ فى آخر يوليه من هذا العام وفى ٢٥ أكتوبر وصل الى ١٩١,٥ فقط، وسيظل ثابتا على الأقل بضعة أسابيع بالقياس الى ما حدث فى الماضى .

وقد قلنا فى عدد سابق من هذه المجلة ونحن نستعرض حالة كهذه : إنه " ليس من المفهوم أن تكون أرقام لندن التى تعيش من الخارج ، والتى تفرض عليها الحرب قيودا لا تفرضها على القاهرة منذ ثلاثة أعوام ، أقل من أرقام القاهرة . إلا أن يكون فى الأمر شىء شاذ لا يجوز بقاؤه ولا يغتفر وجوده " .

وهذا الشيء الشاذ هو الذى نحاول علاجه فى كلمة اليوم .

توجد تسعيرة جبرية ، وتوجد عقوبة لمخالفى هذه التسعيرة ، ويوجد موظفون لضبط هؤلاء المخالفين ، وتوجد عقوبة على إخفاء السلع ومنعها من المستهلكين...وكل هذا جميل.

ولكن هناك منفذا يهرب منه تجار السوق السوداء ، ويستطيعون منه أن يتحكموا فى السوق، وأن يفلتوا من الرقابة ،وأن يعبثوا بالقانون . هذا المنفذ هو عدم ضبط الموجود من السلع فى السوق ! .

من الذى يستطيع أن يقول لهذا التاجر أو ذاك : إنك تخفى بضاعة، وتمنعها من المستهلكين؟ إن كل ما يستطيعه البوليس ورجال التموين هو التحرى ،الذى قد ينجح مرة ويخفق مرات، طالما أن ليست هناك وسائل مضبوطة لحصر الموجود من السلع فى السوق .

وهذا هو الشيء الشاذ الذى فطنت له انجلترا من أول الأمر، مع أن حاجتها اليه لم تكن مثل حاجتنا ، فهناك تربية اجتماعية راقية ،وهناك تضامن اجتماعى عام، قد يعصمهم من خراب الذمم ومن الاستغلال الدنىء . بينما التربية الاجتماعية هنا معدومة ، والتضامن الاجتماعى مفقود ... وهناك ما هو أهم ، فالتجار هناك والمستهلكون جميعا انجليز متضامنون فى الخير والشر، بينما التجار فى مصر من كل جنس وملة، وممن لا هم لهم إلا استغلال المصريين !.

فطنت انجلترا لهذه الثغرة فقامت بإحصاء دقيق لمعظم الموجودات فى الأسواق من الأصناف الضرورية وحصرت هذه الموجودات، وحتمت على المتاجر وعلى محال الانتاج إمساك دفاتر منظمة بكل ما يجد بعد تاريخ هذا الجرد وكل ما يستهلك أو يباع بالتجزئة .

وبهذا قطعت على التجار طريق التهريب والتخزين و إخفاء الموجود بقصد التحكم فى السوق . وأصبح كل تاجر محاسبا على ما كان عنده وما جدّ من مشتريات وما باع من موجودات، وعرضة للعقاب إذا ظهر فى المراجعة نقص أو تلاعب .

و بعد عملية الجرد لا قبلها سنت التسعيرة الجبرية ، ووضعت الأسعار المناسبة للدفعات المتتالية من كل صنف ،فأصبح للصنف الواحد فى البضاعة عدة أسعار بحسب تاريخ وروده للمحلات التجارية ،وأصبح المستهلك يدخل لمحل التجارى فيجد بطاقة على ثوب من القماش مثلا ثمن المتر منه عشرة قروش ، فإذا انتهى هذا الثوب واحتاج الى تكملة من ثوب آخر ورد متأخرا اشترى المتر منه باثنى عشر قرشا . والبائع لايحاول أن يبيعه المقدار الأول بسعر المقدار الثانى ، لأن دفاتره ستفضحه إذا ارتكب هذه الجريمة ، أو لأن له ضميرا لم يتعفن كضمائر تجار السوق السوداء فى وادى النيل !

وكان لا بد من ضبط الموجود، حتى تمكن محاسبة التجار محاسبة دقيقة، فكانت الخطوة الثانية فى نظام التموين الانجليزى ، وهى التوزيع بالبطاقات لكثير من أنواع الاستهلاك . والواقع أن هذا الإجراء جزء مكمل للإحصاء الأول ، وإلا تعذر ضبط الأمور فى التموين .

وعلاوة على أنه جزء مكمل للإحصاء ، فقد كان لازما لتحديد الاستهلاك ومنع التحزين حتى لا يترك الأمر للقدرة على الشراء وحدها وهى تتفاوت بالنسبة للطبقات وللأفراد ، والمغبون فى هذا التفاوت هى الطبقات العاملة التى تمهض بعبء الإنتاج .

وزيادة فى تقريب الفوارق بين الطبقات فى الاستهلاك حددت الكميات بثمنها لا بنوعها ، فمثلا أعطى الحق للفرد فى أن يشترى من الكسوة ما ثمنه كذا ، وأن يشترى من اللحوم ما ثمنه كذا ، حتى لا يستطيع الأغنياء شراء الأنواع الأجود لو قيل كذا مترا من القماش وكذا أقة من اللحم ، وبذلك يستأثرون بالطيبات لأنهم أغنياء !

ثم كانت الخطوة الثالثة وهى تحديد النقود كما حددت السلع ، لأن كثرة النقود وارتفاع المقدرة على الشراء ، قد تطغى على قيود الاستهلاك على الرغم من دقتها ، وبذلك ترتفع الأسعار نتيجة عدم التوازن بين كثرة النقود وقلة السلع . ففرضت الضرائب الاضافية العالية على الأرباح فى حدود معينة ولما رئى أن هذه الضرائب العالية التى بلغت ٩٥٪ فى بعض الحالات لم تكف لتحديد الأرباح ، فرض حد أعلى للدخل هو ٤٢٠٠ جنيه فى العام وما زاد على ذلك فإلى خزانة الدولة ، منعا للتضخم ، وللإثراء الفاحش على حساب الظروف الاستثنائية .

وبهذا وذاك وذلك قضوا نهائيا على الغلاء المصطنع ، وضبطوا حركة التموين ، وخطوا خطوات واسعة فى التهيؤ للعالم الانسانى الجديد .

* * *

والآن فلنلق نظرة على مصر . فنجدها قد بذلت كل جهد فى مكافحة الغلاء فلم تنجح كما ينبغى ونسأل عن السر فنراه واضحا فى إهمالها الأخذ بهذه الخطوات .

فإذا صحت النية على مكافحة الغلاء الذى يشكو منه الجميع ، فهناك المبادئ الأولية فى مكافحة الغلاء ، وهى التى عنونا بها هذا المقال : إحصاء الموجود، وتحديد الاستهلاك، وخفض القدرة على الشراء . ولنقل كلمة قصيرة عن كل من هذه الاجراءات :

إحصاء الموجود : كان يجب أن نبدأ بهذا الإحصاء منذ أن قامت الحرب ، وكان هذا الإجراء — لو تم — يوفر علينا كثيرا من المتاعب التى عانيناها ونعانيها الآن . ولكن ما فات مات ، وعلينا أن نتدارك الآن ما فاتنا من قبل بلا إبطاء .

ونحن واثقون من أن التجار فى مصر لن يذعنوا لهذا الإجراء ، ولن يسهلوا مهمة السلطات بل سيبذلون كل ما فى طوقهم للتهرب ولإخفاء ما يستطيعون إخفاءه . كما أننا نقدر عدم إمكان الدقة من ناحية أخرى وهى فوضى طرق التجارة فى مصر وعدم وجود دفاتر منظمة لدى الجميع يمكن ضبط الحسابات منها ومعرفة الموجود والمنصرف فى تواريخ ثابتة ، وكذلك عدم ضبط مقادير الانتاج المحلية من جميع الأصناف ، وأنه اذا أمكن ضبط الواردات عن طريق الجمارك فضبط الانتاج المحلى عسير إلا فى بعض المصانع الكبيرة ... الخ .

ولكن هذا كله لا يجوز أن يقعدنا عن القيام بإجراء ضرورى لا يمكن ضبط حركة التموين بدونه مهما بذلنا من الجهود .

والذى نقترحه أن تجند الدولة جميع موظفيها الحسابيين والإداريين فوق موظفى الإحصاء بإشراف مصلحة الاحصاء فترة من الزمن لإحصاء الموجودات فى جميع أنحاء البلاد . ولا ضرر من تعطيل مصالح الدولة الأخرى فترة من الزمان ، نفرض أنها عطلة أحد الأعياد أو العطلات الكثيرة التى تتخلل العام . فكل عمل من أعمال الدولة اليوم لا يبلغ فى أهميته وضرورته مبلغ التموين ، فى الحاضر القريب والمستقبل البعيد .

وعلى هؤلاء الموظفين — وهم يعتون بالألوف — أن يجردوا مخازن التجار والمصانع الكبيرة والصغيرة ودور الانتاج على اختلافها ؛ وأن يرصدوا جميع أصناف الموجودات فى دفاتر خاصة ، وأن يكلفوا التجار الاقرار بما فى هذه الدفاتر ، وموالاة رصد ما يجد من كل صنف وما يستهلك كذلك مع حفظ الوثائق التى تثبت الاستهلاك .

واذا عز أو ثقل رصد جميع الموجودات فيمكن أن يتبع هذا النظام بالنسبة للمواد الضرورية التى يؤثر ارتفاع أسعارها فى حالة جميع السكان ؛ واذا لم تكن الدقة ممكنة ، فمن المستطاع عمل إحصاءات تقريبية تفيد على كل حال .

وفى اعتقادنا أن لهذا الإحصاء مزية أخرى — فوق مكافحة الغلاء — وهى معرفة حالة التموين بالضبط أو بالتقريب ، فمتى عرفت كمية الموجود وحسبت كمية الاستهلاك كانت الدولة على بصيرة من الأمر واستطاعت أن تتلافى النقص بالاستيراد فى الوقت المناسب ، وأن تعالج الزيادة بالتصدير فى الوقت المناسب كذلك . وفى هذا ما فيه من اتقاء المخاطر فى حينها ، وانتهاز فرصة التصريف فى إبانها .

ونعتقد أن كل جهودنا ستذهب هباء قبل أن تتخذ هذا الاجراء الأولى . وهذا وحده كفيل بأن نقدم عليه مهما كلفنا من الجهود ومن الوقت ، فهو أشبه بالعملية الجراحية الناجعة ، وإجراءاتنا الحالية أشبه بالمخدرات والمسكنات ، قد تبدو أقل كلفة ولكنها فى مجموعها أكبر نفقة وأقل فائدة .

تحديد الاستهلاك : غير أن الاجراء المتقدم يغدو عديم الجدوى إذا لم يتبعه الإجراء المكمل له وهو تحديد الاستهلاك . والمشاهد الآن أن هناك فئة قليلة من القادرين لا يهمهم الغلاء ، لكثرة النقود فى أيديهم ، فهم يحصلون على جميع ضرورياتهم بنسب مرتفعة ، ثم لايكتفون بسد حاجتهم الموقوتة بل يزيدون عليها التخزين بحجة الاحتياط للمستقبل . وهذه الفئة المحدودة هى التى تشجع التجار على المغالاة فى الأسعار لأنهم يجدون شاريا مهما ارتفع السعر .

وبجانب هذه الفئة القليلة ملايين كثيرة محدودة الموارد ، تعجز عن الشراء لضيق مواردها ، ثم هى لاتجد من السلع فى السوق مايسد حاجتها — على فرض مقدرتها على الشراء — لأن الفئة القليلة القادرة قد استنفدت معظم الموجود فى السلع فى الاستهلاك الحاضر والتخزين للمستقبل .

ولا علاج لهذه الحالة إلا بفرض التوزيع بالبطاقات على جميع الضروريات ، وبذلك لايستطيع كل فرد أن يحصل على غير الكمية المقررة له . وإذا سلك وسائل أخرى — كما يقع الآن — لزيادة مايشتريه ، فإنها تكون حالات استثنائية تمكن محاربتها بوسائل من نوعها !

إلا أن نظام البطاقات — فيما يبدو — لم يستقر بعد بدليل تضارب الاجراءات فيما يختص بتوزيع السكر ، والأخذ بنظام ثم العدول عنه لعدم استكمال الاجراءات ، ولكن هذه عيوب موقوتة مصيرها للزوال والنظام الحال ، فالأخذ بنظام البطاقات فى جميع الضروريات ممكن ، وليس من مستحيلات هذا الزمان !

ومتى تم الأخذ بهذا النظام أمكن ضبط المستهلك كما ضبط الموجود من السلع ، وبذلك يصبح إخفاء السلع من السوق متعذرا أو صعبا ، فينتزع من أيدى التجار السلاح الذى يشهرونه فى وجه التسعيرة ووجه السلطات ووجه المستهلكين . ويوجه الجهد الذى يبذل الآن للتحرى عن أمكنة البضائع المختزنة والمهربة ، إلى البحث فى ضبط حسابات الصادر والوارد الى المتاجر ولا سيما متاجر الجملة ومحال الإنتاج وهى العامل الأول فى رفع الأسعار .

وإنه لسلاح خطر تضيع الجهود عبثا فى مقاومته ويتحكم به التجار فى الأسعار تحكما لا يجوز أن تصبر عليه حكومة ، فهو الفوضى والمروق والخروج على القانون بلا مبالاة .

وعندئذ تصبح فواتير البيع هى مستندات تجار الجملة ، وكوبونات التوزيع هى مستندات تجار التجزئة ، على مثال ماتصنع وزارة الصحة مع مخازن الأدوية والصيدليات بالنسبة للمواد المخدرة والممنوعة الداخلة فى تركيب الأدوية .

خفض القدرة على الشراء : ولكن احصاء الموجود وتحديد الاستهلاك لن يضمنا العلاج الكامل ، لأن زيادة مقادير النقـــود المتداولة بسبب الظروف الاستثنائية ، عامل طبيعى من عوامل الغـلاء تصعب مقاومته إلا بعامل مثله .

فلابد إذن من خفض القدرة على الشراء بسحب النقود وخفض الايراد . وإنه لعجيب أن يكون أقصى دخل فى بلاد غنية كانجلترا هو ٤٢٠٠ جنيه فى العام ، بينما يوجد فى مصر الفقيرة من يبلغ دخله هـذا الرقم فى الشهر وربما فى الأسبوع ، ثم يوجد فى مصر من يشير بعدم زيادة الضرائب على الأرباح الاستثنائية ! !

وإذا جاز لرجل من الأثرياء المنتفعين بهذه الظروف أن يرفع صوته مناديا : " لا تحاربوا الغلاء " فإنه لا يجوز للدولة أن تستمع لمثل هذا الصوت المنبعث من الأنانية وحب الذات ، وهى مسئولة عن الملايين ، لا عن هذا المحظوظ وحده ولا عن أمثاله المحظوظين !

ولحسن الحظ أن ليس رأى هذا الثرى هو رأى جميع الأثرياء . فها هو ذا رجل اقتصادى كبير كدولة صدقى باشا يشير بتقليل النقد وبزيادة الضرائب على الأرباح الاستثنائية ، وهو رجل لا يطعن فيه بأنه ضد طبقة الأثرياء !

هـذه هى المبادئ الأولية لمكافحة الغلاء . وبعد الأخذ بها يجوز أن ننظر فى الوسائل الأخرى كوضع التسعيرة الجبرية ، وفرض العقوبات على مخالفيها ، وتعيين أكبر عدد من الموظفين لضبط هؤلاء المخالفين . وهو ما نحاوله الآن .

وهناك وسائل أخرى كثر الحديث عنها وتناولناها من قبل ، كتشجيع الاستيراد والتحكم فى الإنتاج لتوفير الأصناف الضرورية وتفضيلها على الكماليات ، والبحث عن وسائل جديدة للإنتاج . . الخ

ولكن هذا جميعه يجىء بعد الخطوات الأولى ، إذا أردنا الجد فى مكافحة الغلاء .